# شرعية قانون قيصر الامريكي لحماية المدنيين السوريين

## (دراسة تحليلية نقدية)

**د. شيماء عبد الستار جبر الليلة**

مدرس/ كلية الحقوق/ جامعة الموصل

dr_shaimaallayla@uomosul.edu.iq

**الاستلام**: 04/04/2021 **القبول**: 20/04/2021

**مستخلص البحث**

يعد قانون قيصر لحماية المدنيين السوريين الذي دخل حيز التطبيق في ١٧ حزيران/ يونيو ٢٠٢٠ ، جزءاً من سلسلة عقوبات فرضتها الولايات المتحدة الامريكية على النظام السوري، حاولنا في خضم هذا البحث التطرق الى اهم ما تضمنه هذا القانون من بنود يجب على النظام السوري الالتزام بها لرفع العقوبات عنه، كما تضمن البحث دراسة وتحليل لهذه العقوبات ومدى شرعيتها في ضوء الآراء الفقهية وموقف الأمم المتحدة من شرعية قانون قيصر ومن شرعية العقوبات الانفرادية القسرية بشكل عام ، كما تم استعراض تأثير هذه العقوبات على حقوق الشعب السوري، كما حاول البحث مناقشة عدة اليات يمكن من خلالها الانتصاف من هذا القانون.

**الكلمات المفتاحية: التدابير القسرية؛ قانون قيصر؛ اليات الانتصاف؛ شرعية القانون**

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

# The Legitimacy of The US Caesar Act to Protect Syrian Civilians: A Critical Analysis Study

**Dr. Shaima A. Jabr Allayla**
**Lecturer/ College of Law/ University of Mosul**
dr_shaimaallayla@uomosul.edu.iq

**Received 04/04/2021** **Accepted: 20/04/2021**

## Abstract

The Caesar Act for the Protection of Syrian Civilians, which came into effect on June 17, 2020, is part of a series of sanctions imposed by the United States of America on the Syrian regime. In the midst of this research, we tried to address the most important provisions of this law that the Syrian regime must adhere to in order to raise The Them also included a study and analysis of these penalties and their legitimacy in light of the jurisprudential opinions and The position of the United Nations on the legality of the Caesar Act and the legality of unilateral coercive sanctions in general. The impact of these sanctions on the rights of the Syrian people was also reviewed. During which the relief from this law.

**Keywords:** Coercive measures; Caesar Act; redress mechanisms; legality of the law.

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

**المقدمة**

دخل قانون قيصر لحماية المدنيين السوريين حيز التطبيق في ١٧ حزيران/ يونيو ٢٠٢٠ ، هذا القانون الذي تضمن سلسلة من العقوبات للنظام السوري ولحلفائه ، ولكل اجنبي يمد يد العون له ، ويعد هذا القانون تتمة لما سبقه من عقوبات فرضت على النظام السوري ، وقد حاز هذا القانون على موافقه الجمهوريين والديمقراطيين في الكونجرس الأمريكي ويهدف الى فرض عقوبات على النظام السوري وحلفائه بحجة حماية الشعب السوري ووقف الجرائم التي ترتكب بحقه ، وجاء اصدار هذا القانون على اثر قيام مصور عسكري سوري (والذي اطلق عليه اسم مستعار وهو قيصر او سيزر) بالتقاط ٥٥ الف صورة لنحو ١١ الف معتقل سوري قضوا تحت التعذيب في سجون النظام وقام بعد ذلك بالانشقاق من الجيش السوري وتسليم الإدارة الامريكية لهذه الصور وهو ما اعتبرته الإدارة الامريكية دليل ادانه للنظام السوري عما اقترفه تجاه الشعب السوري من مجازر .

ويمثل صدور هذا القانون محاولة لإرساء مرحلة جديدة في سوريا تستأثر خلالها الولايات المتحدة الامريكية بالدور الأكبر في تحديد مستقبل هذا البلد ، ولاسيما بعد التحول في ميزان القوى داخل سوريا لصالح النظام السوري ، فجاء هذا القانون لإعادة الولايات المتحدة الامريكية الى الواجهة في إدارة الصراع السوري بعد ان ظل الروس والايرانيون يستأثرون بالنصيب الأكبر من القرارات السورية ، وبعد ان فشلت الأمم المتحدة في اخضاع النظام السوري بسبب الممانعة الروسية داخل مجلس الامن وحيلولتها دون إمكانية التدخل العسكري في سوريا .

**إشكالية البحث:**

تنطلق إشكالية البحث من محاولة الإجابة على جملة من التساؤلات وهي:

١. ما هو قانون قيصر وما هي أبرز التدابير التي جاء بها؟

٢. وما الهدف من اصدار هذا القانون؟

٣. مدى شرعية قانون قيصر وهل يمكن لقانون داخلي ان يتجاوز بآثاره الحدود الإقليمية للدولة المصدرة له؟

٤. ما هو حجم تأثير هذا القانون على حقوق الانسان داخل سوريا، وماهي الاليات القانونية المتاحة للانتصاف منه؟

٥. ما هو موقف الأمم المتحدة من شرعية هكذا قوانين وبالتالي من شرعية التدابير القسرية الانفرادية؟

**فرضية البحث:**

ينطلق البحث من فرضية مؤداها هو عدم شرعية التدابير القسرية الانفرادية، وان كان ولابد من التدخل الإنساني وحماية حقوق الانسان فلابد ان يكون في اطار من الشرعية الدولية ولابد ان يكون تحت مظلة الأمم المتحدة ، وان الغلو في اصدار هكذا تدابير مع عدم امتلاك الأمم المتحدة لآليات يمكن من خلالها وضع حد للدول المارقة والخارجة على التنظيم الذي جاء به ، ينذر او يضع الأسس لبداية النهاية للتنظيم الذي جاءت به الأمم المتحدة ، وان من سيخضع للتنظيم الذي جاءت به الأمم المتحدة هي فقط الدول الضعيفة ،بينما الدول العظمى فهي ان لم تتمكن من الحصول على قرارات داخل الأمم المتحدة تخدم مصالحها فستلجأ الى سياسة التدابير القسرية .

**أهمية البحث:**

يكتسب الموضوع اهميته من كونه يتضمن تدابير انفرادية قسرية على النظام السوري وحلفائه والشركات والمؤسسات السورية، ومن الأهمية القانونية الدولية تسليط الأضواء على مدى مشروعية هذه التدابير في ضوء القانون الدولي والبحث في انعكاسات هذه العقوبات على حقوق الانسان، لاسيما وان هذه التدابير قد أصبحت سياسة ممنهجة تتبعها الإدارة الامريكية وغيرها من الدول في التعامل الدولي.

**منهجية البحث**

تم الاعتماد في كتابة البحث على المنهج التحليلي النقدي لمواد قانون قيصر وما جاء به من تدابير، مع الاعتماد على المنهج التاريخي في استعراض العقوبات الأمريكية السابقة لقانون قيصر والتي تم سنها في مواجهة النظام السوري كما سيتم الاعتماد على هذا المنهج في تبيان موقف الأمم المتحدة من هكذا تدخلات.

**هيكلية البحث**

تضمنت هيكلية البحث مبحثين رئيسين وكل مبحث تضمن مطلبين كالاتي:

**المبحث الأول: التعريف بقانون قيصر والتدابير الأساسية التي تضمنها**

المطلب الأول: التعريف بقانون قيصر والتطور التاريخي للعقوبات الامريكية الانفرادية ضد سوريا

المطلب الثاني: التدابير الأساسية التي تضمنها قانون قيصر

**المبحث الثاني: شرعية قانون قيصر وتأثيره على حقوق المدنيين السوريين**

المطلب الاول: شرعية قانون قيصر لحماية المدنيين السوريين

المطلب الثاني: تأثير قانون قيصر على حقوق المدنيين السوريين واليات الانتصاف منه

# المبحث الأول

## التعريف بقانون قيصر والتدابير الأساسية التي تضمنها

سنحاول في خضم هذا المبحث تناول التعريف بقانون قيصر والتطور التاريخي للعقوبات الامريكية الانفرادية ضد سوريا وذلك في المطلب الأول، ومن ثم وفي المطلب الثاني سنتطرق الى التدابير الأساسية التي تضمنها قانون قيصر.

### المطلب الأول

### التعريف بقانون قيصر والتطور التاريخي للعقوبات الامريكية الانفرادية ضد سوريا

سنحاول في خضم هذا المطلب تناول التطور التاريخي للعقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الامريكية ضد النظام السوري (وذلك في خضم الفرع الأول) وصولا الى تطبيق قانون قيصر والتعريف به (وذلك في خضم الفرع الثاني).

**الفرع الأول: – التطور التاريخي للعقوبات الامريكية الانفرادية ضد سوريا**

يمكن القول بان قانون قيصر ليس اول عقوبة انفرادية قسرية تفرضها الولايات المتحدة الامريكية على النظام السوري حيث بدأت سلسلة العقوبات الامريكية منذ عام ١٩٧٩ (يازجي، قانون قيصر بين الشرعية والمشروعية وانعدامها، ٢٠١٩، صفحة ٧) بعد ان تم وضعها ضمن قائمة الدول الراعية للإرهاب ، وعندما تولى الرئيس ريغان السلطة في العام ١٩٨٦ تجددت العقوبات على النظام السوري ، ومن ضمن ما اشتملت عليه هذه العقوبات في هذه المرة حظر تصدير السلع او التجهيزات التي تحتوي على مكون امريكي بنسبة ١٠% فاكثر ،وعند تولي الرئيس الأمريكي جورج بوش الاب السلطة (١٩٨٩–١٩٩٣ ) وبيل كلنتون(١٩٩٣–٢٠٠١) استمرت هذه العقوبات ولكن بصيغ أخرى كتخفيض الصادرات الامريكية الى سوري (طلاع، ٢٠٢٠).

وعندما تولى الرئيس جورج بوش الابن مقاليد السلطة اصدر كذلك سلسلة من العقوبات منه (طلاع، ٢٠٢٠).

١. إقراره لقانون محاسبة سوريا واسترداد سيادة لبنان (٢٠٠٣).

٢– منع التعامل الاقتصادي والاستثماري بين البلدين.


Regional Studies Journal, Vol.15, No.49, July 2021 (87-120)
Print ISSN: 1813-4610 Online ISSN: 2664-2948

٣. منع الشركات والمستثمرين الأمريكيين من دخول السوق السورية (باستثناء الأنشطة المتعلقة بالغذاء والدواء).

٤. تجميد ارصدة الحكومة السورية في البنوك الامريكية بالإضافة الى تخفيض التمثيل الدبلوماسي وتقييد حركة الدبلوماسيين السوريين.

تبعتها موجة ثانية من العقوبات عام ٢٠٠٤ لتعود بوتيرة اعلى منذ العام ٢٠١١ من قبل الرئيس الأمريكي باراك أوباما، على خلفية حملات القمع التي تبناها النظام السوري لقمع الثورة السورية التي نشبت ضد النظام، وكرد فعل من الإدارة الامريكية على حملات القمع فرضت الولايات المتحدة حزمة من العقوبات وذلك في ٢٩/نيسان ٢٠١١ وقد تضمن ما يأتي تجميد الأصول المالية وحظر التعاملات التجارية الامريكية بالإضافة الى العديد من العقوبات الأخرى.

وعموماً يمكن القول انه منذ عام ٢٠٠٤ وحتى نهاية عام ٢٠١٢ شملت العقوبات الامريكية تجميد أصول ومنع تعامل وقد شملت ٢٥ شخصاً شملوا رئيس النظام واقاربه وقيادات حزبية ووزراء وقادة امنيين وعسكريين وسفراء وقرابة ٢٥ مصرفاً حكومياً وخاصاً وهيئات حكومية وامنية وعسكرية وشركات اقتصادية (طلاع، ٢٠٢٠).

وعلى خلفية اعلان لجنة (التحقيق المشتركة ) لمنظمتي حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة بارتباط نظام الأسد بالضلوع في ٣ هجمات بأسلحة كيميائية في سوريا في العام ٢٠١٦ قامت الولايات المتحدة في بداية العام ٢٠١٧ بفرض عقوبات على مركز الدراسات والبحوث العلمية وخمس مؤسسات عسكرية و١٨ مسؤولاً رفيع المستوى على خلفية تورطهم في برنامج أسلحة النظام السوري للدمار الشامل كما طالت العقوبات مؤسسات "القوى الجوية " "وقوى الدفاع الجوي " و"البحرية " "والحرس الجمهوري " و" منظمة الصناعات التكنلوجية السورية " (طلاع، ٢٠٢٠).

وبالتالي يمكن القول بان هنالك العديد من العقوبات التي تم فرضها من الإدارة الامريكية على النظام السوري وصولاً الى تبني الكونجرس الأمريكي لقانون قيصر في بداية العام ٢٠١٩ والذي حدد له مدة سريان لمدة خمسة سنوات من تاريخ دخوله حيز

النفاذ يسري خلالها احكامه وبعدها ينتهي سريان هذا القانون (يازجي، قانون قيصر بين الشرعية والمشروعية وانعدامها، ٢٠١٩).

**الفرع الثاني: التعريف بقانون قيصر والهدف من إصداره**

سنحاول في هذا الفرع بيان التعريف بقانون قيصر اولاً وبعد ذلك سنعرج على اهم الأهداف التي تبغي الولايات المتحدة الامريكية من وراءها اصدار هذا القانون.

**اولاً: تعريف قانون قيصر**

بعد عدة محاولات من اجل اصدار تشريع لمعاقبة النظام السوري وحلفاءه تمكن مجلس الشيوخ الأمريكي من تمرير قانون "قيصر لحماية المدنيين السوريين" والذي يتضمن فرض عقوبات على النظام السوري، وكل من يدعم ويساند النظام السوري ماليا أو عينيا أو تكنولوجيا، وقد تمكن مشروع القانون من الحصول على ٨٦ صوتاً مقابل رفض ٨ في المجلس الذي يسيطر عليه الجمهوريون، كما أن الرئيس دونالد ترامب وقع على القانون، أي أنه دخل حيز التطبيق والتنفيذ (عثمان، ٢٠١٩)

اما فيما يتعلق بسبب تسمية هذا القانون "بقانون قيصر لحماية المدنيين السوريين" فيأتي من اسم المصور العسكري السوري السابق الملقب بقيصر، الذي انشق عن نظام الأسد عام ٢٠١٤، وسرّب ٥٥ ألف صورة لـ١١ ألف سجين قضوا تحت التعذيب، واستخدام هذا الاسم ليخفي هويته الحقيقية، وأثارت صوره التي أظهرت جثثًا لأشخاص ملقين على الأرض ماتوا تحت التعذيب في سجون الأسد، ردود فعل غاضبة في أوروبا وأمريكا، حيث تم عرضها في مبنى الاتحاد الأوربي في بروكسل، وفي مجلس النواب الأمريكي، كما حضر قيصر شخصيًا إلى مجلس النواب الأمريكي أكثر من مرة، وتحدث هناك عن معاناة السجناء في سجون نظام الأسد، وأوضاع السوريين عموما (يازجي، قانون قيصر بين الشرعية والمشروعية وانعدامها، ٢٠١٩).

**ثانياً: هدف قانون قيصر**

يمكن القول انه على الرغم من اعلان الإدارة الامريكية ان الهدف الرئيسي من وراء اصدار هذا القانون والذي يمتد لخمس سنوات تبدأ من توقيع الرئيس الأمريكي عليه يتمثل في رغبتها في تعديل سلوك النظام السوري بقبوله الحل السياسي للازمة وذلك عن

طريق الضغط عليه وتجريده من قوة تحالفاته الإقليمية والدولية والتي اعطته فرص البقاء الى حد الان وتجفيف خطوط التمويل المادي للأسد (المعهد الدولي للدراسات الايرانية، ٢٠٢٠).

فعلى الرغم من اعلان الإدارة الامريكية ان ما سبق هو ما تتوخاه من اصدار قانون قيصر ، الا انه يمكن القول ان هنالك اهدافاً رئيسية خفيه أخرى للقانون تتمثل في وضع حد للنفوذ الإيراني في سوريا خاصة والعالم عامة والوقوف بوجه التوسعات الإيرانية في سوريا والضغط لتلبية المطلب الإسرائيلي المتمثل في اخراج المليشيات المسلحة الموالية لها من سوريا ، والحيلولة دون تطبيق نظرية ترجمة التقدم المحرز على الأرض في صورة إنجازات سياسية واقتصادية وعسكرية لصالح ايران ، ويمكن القول ان الأهم من هذا وذاك هو حرمان روسيا وايران من الحصول على نصيب الأسد في عملية إعادة الاعمار والمقدر تكلفتها ب ٤٠٠ مليار دولار لاسيما وان الأسد قد حصر ملفات الطاقة والاستثمار وإعادة الاعمار في يد الايرانيين والروس فقط ، ويمكن القول بان إدارة الرئيس الأمريكي تراهن من خلال قانون قيصر على زيادة تعقيد المشهد بما يمكن من وضع حد للتفرد الروسي والإيراني بتحديد ورسم مستقبل سوريا ، وبالتالي ووفقاً لقانون قيصر فان الإدارة الامريكية تمتلك ورقة ضغط تستطيع من خلالها التحكم في شكل ومستقبل سوريا الجديد (المعهد الدولي للدراسات الايرانية، ٢٠٢٠).

كما ويهدف القانون الى دفع النظام السياسي الى إيجاد حل سياسي وهذا ما أعلنت عنه واشنطن بانها " ستواصل الضغط على نظام الأسد اقتصادياً وستستمر بعزله دبلوماسيا وبفرض العقوبات عليه وعلى داعميه حتى التوصل الى حل سياسي في سوريا بناءاً على قرار مجلس الامن رقم ٢٢٥٤ لعام ٢٠١٥ الذي يدعو الى اجراء انتخابات في البلاد والبدء بعملية دستورية جديدة (مركز الامارات للسياسات، ٢٠٢٠)

نخلص مما تقدم ان الولايات المتحدة ترغب في ان تكون الطرف الأقوى في المعادلة السورية والقادر على تحديد حالات التسوية وتوزيع الغنائم وتمرير الحلول السياسية.

## المطلب الثاني

## التدابير الأساسية التي تضمنها قانون قيصر

سنحاول في هذا المطلب التطرق الى أبرز التدابير التي جاء بها قانون قيصر والتي كانت في مجملها تدابير اقتصاديه يهدف القانون من خلالها الى وقف تعاملات النظام السوري مع حليفه الروسي والإيراني ومحاولة منع المستثمرين الأجانب لكلا البلدين من دخول الأراضي السورية والفوز بعقود استثمارية، بالإضافة الى تضمن القانون للعديد من التدابير القانونية المتعلقة بالبنك المركزي السوري، وإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين والتي سنحاول التطرق الى مجملها في الاتي: –

**الفرع الأول: التدابير المتعلقة بالطوارئ الوطنية**

فرض قانون قيصر جملة من التدابير اللازم اتباعها من قبل النظام السوري لضمان امتثاله ومن ثم إمكانية إخراجه من طائلة هذه التدابير ومن أبرز هذه التدابير ما يأتي:

**اولاً: التدابير المتعلقة بالبنك المركزي السوري**

لقد حددت المادة ١٠١ من قانون قيصر لوزير الخزانة مدة (١٨٠) يوماً من تاريخ تشريع هذا القانون لكي يستطيع خلال هذه المدة ان يحدد فيما اذا كانت هنالك أسباب وجيهة بان البنك المركزي السوري هو مؤسسة غايتها الأساسية هي غسيل الأموال ام لا (خليفة، ٢٠٢٠) .

وفيما لو قرر وزير الخزانة ان هنالك أسباب تدعو للاعتقاد بان البنك المركزي هو مؤسسة مالية لغسيل الأموال يقوم وزير الخزانة بتقديم تقرير الى لجان الكونجرس (لجان) ،متضمناً أسباب الإبلاغ ، وبعد ذلك يقوم الأمين بالتشاور مع الهيئات التنظيمية ويقوم بعدها بفرض واحدة او اكثر من التدابير التي تضمنها القسم b5318A من العنوان ٣١ من قانون قيصر فيما يتعلق بالبنك المركزي السوري (إدراك، ٢٠١٩) .


Regional Studies Journal, Vol.15, No.49, July 2021 (87-120)
Print ISSN: 1813-4610 Online ISSN: 2664-2948

**ثانياً: التدابير المتعلقة بالأجانب الذين يتعاملون مع النظام السوري**

وفقا لما جاء به قانون قيصر فانه بعد مرور ١٨٠ يوماً من تاريخ سن هذا القانون فانه يمكن فرض مجموعة من العقوبات على أي شخص اجنبي انخرط عن علم باي نشاط من الأنشطة الاتية (إدراك، ٢٠١٩):-

١. يقوم عن علم بتوفير الدعم المالي او المادي او التقني او ان ينخرط في صفقة كبيرة مع الحكومة السورية او أي شخصية سياسية رفيعة المستوى في الحكومة السورية ، او يقدم العون او المساعدة ليس للنظام السوري او احد المواطنين السوريين فحسب بل كذلك لأي شخص اجنبي اخر يعمل بصفة مقاول عسكري او مرتزق ، او يقدم العون الى قوة شبه عسكرية تعمل عن عمد بصفة عسكرية داخل سوريا لصالح سوريا او الاتحاد الروسي او حكومة ايران ، او ان يقدم المعونة لأي شخص اجنبي خاضع للعقوبات بموجب قانون الصلاحيات الاقتصادية الطارئة الدولي .

٢. أي معاملة بيع او تقديم سلع او خدمات او تكنلوجيا او معلومات او دعماً مهماً او أي مساعدة في صيانة او توسيع الإنتاج المحلي للحكومة السورية فيما يتعلق بالغاز الطبيعي او البترول او المنتجات البترولية.

٣. يقوم ببيع او يقدم عن عمد قطع غيار للطائرات او قطع الغيار التي تستخدم لأغراض عسكرية في سوريا لصالح او نيابة عن الحكومة السورية لأي شخص اجنبي يعمل في أراضي خاضعة للنظام السوري او لأي قوة اجنبية مرتبطة بالنظام السوري، او يقوم بتقديم خدمات بناء او خدمات هندسية مهمة الى الحكومة السورية (قانون).

**ولكن السؤال الذي يثار في هذا الصدد هو ماذا لو ان الأجانب المتعاملين مع النظام السوري وحلفائه لم يلتزموا بما جاء به قانون قيصر من تصرفات؟**

للإجابة على هذا التساؤل يمكن القول ان قانون قيصر قد وضع جملة من العقوبات على الأجانب الذين يخرقون هذا القانون ويقدمون العون والمساعدة للنظام السوري وحلفائه لعل ابرزها ما يأتي (إدراك، ٢٠١٩):-

١. العقوبات الموصوفة لقد حدد قانون قيصر جملة من العقوبات الموصوفة لعل أبرزها:

أ. حجب الملكية: يمكن القول ان اول عقوبة تطال الأجنبي المتعامل مع الحكومة السورية هو إمكانية قيام الرئيس الأمريكي بمنع وحظر جميع المعاملات في ممتلكات ومصالح هذا الشخص في حال كانت هذه الممتلكات موجودة في الولايات المتحدة او تكون في حوزة شخص موجود في الولايات المتحدة.

ب. العقوبة الثانية والتي من الممكن ان تطال الأجنبي المتعاون مع النظام السوري هو ان هذا الأجنبي سيصبح غير مؤهل للحصول على تأشيرات او اية وثائق للدخول الى الولايات المتحدة الامريكية ، كما ان هذا الشخص يكون غير مشمول بإجراءات اطلاق السراح المشروط حتى لوكان هذا الأجنبي تحوم حوله الشبهات باحتمالية مساهمته عمداً باي نشاط يستهدف تقديم الدعم للنظام السوري وحلفائه ، كما ان هذا الشخص غير مؤهل لإمكانية اعادته الى الولايات المتحدة او إمكانية حصوله على اية منفعة أخرى بموجب قانون الهجرة والجنسية كما يمكن الغاء تأشيرة دخوله او اية وثيقة أخرى بغض النظر عن تاريخ إصداره،(ويستثنى من ذلك الأجنبي الذي يعتبر قبوله في الولايات المتحدة او اعادته ضرورياً للسماح للولايات المتحدة الامتثال للاتفاقية المتعلقة بمقر الأمم المتحدة او اية التزامات دولية أخرى.

٢. تطبق العقوبات المنصوص عليها في البندين الفرعيين (ب/ج) من المادة ٢٠٦ من قانون الصلاحيات الاقتصادية في حالات الطوارئ (usc 50l1705) على أي شخص ينتهك او يحاول انتهاك او يتأمر على الانتهاك او تسبب بانتهاك اللوائح المنصوص عليها في القسم ٣٠٣.

**الفرع الثاني: التدابير المتعلقة بمساعدة الشعب السوري**

نص قانون قيصر على مجموعة من التدابير التي تشكل بمجملها مساعدة للشعب السوري (بالإضافة الى المساعدة المقدمة بموجب القسم ٥١٦-٥٤٢ من العنوان ٣١ من قانون اللوائح الفدرالية) ومن اهم هذه التدابير ما يأتي (إدراك، ٢٠١٩):

١. لقد نص القانون على انه في غضون ١٨٠ يوما يقوم الرئيس الأمريكي باطلاع الكونجرس على استراتيجيته للمساعدة في تسهيل قدرة المنظمات الإنسانية في الوصول الى الخدمات المالية وذلك للمساعدة في توصيل المساعدات الإنسانية بشكل امن للشعب

السوري، وينظر الرئيس الأمريكي في البيانات والتقارير المقدمة من بلدان ومنظمات غير حكومية (بما فيها المنظمات العاملة في سوريا) عند اعداد الاستراتيجية أعلاه.

٢. ولقد استثنى قانون قيصر من إمكانية قيام أي منظمة او شخص أجنبي قد تم تعيينه كمنظمة إرهابية اجنبية وذلك بموجب (القسم ٢١٩ من قانون الهجرة والجنسية رقم (usc11898) من إمكانية قيامه بتقديم المساعدة الإنسانية للشعب السوري وذلك بموجب (القسم ٢١٩ من قانون الهجرة والجنسية رقم (usc11898).

**يمكن القول ان ما تقدم يمثل التدابير الرئيسية التي جاء بها قانون قيصر والتي تم الادعاء بكونها لحماية المدنيين السوريين، لكن التساؤل الذي يثار هنا هو هل ان هذه التدابير التي تم اتخاذها ستبقى سارية المفعول طالما بقي نظام بشار الأسد بالحكم ام ان لها مدة محددة للسريان مع إمكانية تعليقها بأي وقت؟**

للإجابة على هذا التساؤل يمكن القول بان قانون قيصر ينتهي سريانه بعد مدة خمس سنوات من تاريخ سن هذا القانون (إدراك، ٢٠١٩)، اما فيما يتعلق بإمكانية تعليق العقوبات المفروضة على سوريا فيمكن القول بانه يمكن للرئيس الأمريكي ان يعلق كلياً او جزئياً من فرض هذه العقوبات وذلك لمدة لا تتجاوز (١٨٠) يوماً وذلك في أحوال معينة وهي (المعهد الدولي للدراسات الايرانية، ٢٠٢٠):

١. لم تعد الحكومة السورية وحليفتها روسيا تستخدمان المجال الجوي السوري لقصف السكان المدنيين سواء اكان ذلك بالبراميل المتفجرة او غيرها من الأسلحة التقليدية (إدراك، ٢٠١٩).

٢. لم يعد هنالك أماكن محاصره من قبل الحكومة السورية وحلفائها ، ومعزولة عن المساعدات الدولية ، وحرية السفر والرعاية الطبية (إدراك، ٢٠١٩).

٣. لابد من قيام الحكومة السورية بإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين الذين يتم احتجازهم قسرا ، بالإضافة الى السماح لمنظمات حقوق الانسان بالوصول اليهم واجراء تحقيقات معهم (إدراك، ٢٠١٩).

٤. في حال لم تعد حكومة سوريا وحلفائها متورطة في استهداف للمرافق الطبية والمدارس والأماكن السكنية وأماكن التجمع المدني والأسواق (إدراك، ٢٠١٩).

٥. لابد للحكومة السورية ان تتخذ خطوات لتثبت التزامها باتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية لعام ١٩٩٢ ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، كذلك لابد على الحكومة السورية ان تحرز تقدم ملموس نحو ان تصبح من الدول الموقعة على اتفاقية حظر تطوير وإنتاج وتخزين الأسلحة البيولوجية والسامة وتدمير تلك الأسلحة لعام ١٩٧٢ (إدراك، ٢٠١٩).

٦. كذلك يجب على الحكومة السورية ان تتخذ خطوات ملموسة تسمح بالعودة الامنة للسوريين الذين تشردوا بسبب النزاع وان تتخذ الحكومة السورية خطوات في اطار تعزيز معاقبة مرتكبي جرائم الحرب والقصاص منهم وتعزيز عملية المصالحة الوطنية (إدراك، ٢٠١٩).

**يتضح لنا مما تقدم انه لابد للحكومة السورية الالتزام بجميع ما ورد أعلاه من اجل انهاء تطبيق قانون قيصر عليها وان كل ما تقدم يخضع للسلطة التقديرية للحكومة الامريكية ويمكن القول انه في حال تم رفع تطبيق هذا القانون بعد التزام النظام السوري بما ورد في أعلاه، توجد هنالك احتمالية لإعادة تطبيقه في حال قرر الرئيس الأمريكي بان المعايير أعلاه لم تعد مستوفاة من قبل النظام السوري.**

وكرد فعل من الحكومة السورية على العقوبات التي جاء بها قانون قيصر قال وزير الخارجية السوري وليد المعلم ان هدف قانون قيصر هو التأثير على الانتخابات الرئاسية السورية والمزمع اجراءها في العام ٢٠٢١، ولكن واشنطن تذهب الى انها غير معنية بالانتخابات ولا ترغب في التأثير فيها وان ما يهمها هو القرار ٢٢٥٤ وذلك لا جراء اصلاح دستوري وانتخابات برلمانية ورئاسية تحت اشراف الأمم المتحدة (عشقوتي، ٢٠٢٠).

## المبحث الثاني

## شرعية قانون قيصر وتأثيره على حقوق المدنيين السوريين

بعد ان انتهينا في المبحث السابق من تناول التعريف بقانون قيصر والتدابير الأساسية التي جاء بها سنحاول في هذا المبحث تناول مدى شرعيه قانون قيصر لحماية المدنيين السوريين وذلك في خضم المطلب الأول، ومن ثم في خضم المطلب الثاني سنتناول تأثير قانون قيصر على حقوق المدنيين السوريين واليات الانتصاف منه.

### المطلب الاول

### مدى شرعية قانون قيصر لحماية المدنيين السوريين

لو حاولنا استعراض المرجعية الشرعية لقانون قيصر وهل يتسم بالشرعية ام انه يخرق العديد من قواعد القانون الدولي ومبادئه؟ لأمكننا القول ان الفقه الدولي قد انقسم الى قسمين حول شرعية هذا القانون وسنحاول هنا استعراض كلا الرأيين ومحاولة نقده وأخيرا سنستعرض موقف الأمم المتحدة من شرعية العقوبات الانفرادية وقانون قيصر

**الفرع الأول: شرعية قانون قيصر**

يذهب الرأي الأول الى شرعية قانون قيصر انطلاقا من عدة أسباب وهي:

**اولاً: الحق السيادي للدول في اتخاذ ما يناسب مصالحها**

حيث انه يحق لأي دولة ان تتخذ من الإجراءات ما تراه مناسباً لمصالحها طالما كان ذلك لا يتعارض مع التزاماتها الدولية وفق للاتفاقيات الدولية ، والعرف الدولي ، والقواعد الامرة في القانون الدولي ، ويذهب هذا الاتجاه الفقهي الى انه بالعودة الى قانون قيصر فان المواد (٢١٠، ٣٠٢،٢٠٢ )قد حاولت تجنيب الولايات المتحدة ارتكاب خروقات للالتزامات الدولية حيث ان الفقرة (أ/١) من المادة ٣٠٢ منحت استثناء لكل ما فيه مصلحة للأمن القومي الأمريكي وأجهزة المخابرات الامريكية ، كما ان الدستور الامريكي ووفقاً للمادة السادسة منه تجعل من الاتفاقيات الدولية نصاً يعلو على التشريعات الوطنية (يازجي، قانون قيصر بين الشرعية والمشروعية وانعدامها، ٢٠١٩).

**وبالتالي ووفقاً لهذا الرأي الفقهي فان كل ما جاء به قانون قيصر ويتعارض مع الاتفاقيات الدولية فانه يعتبر باطلا والاولوية بالتطبيق يكون للاتفاقيات الدولية.**

**ثانياً: منظومة حقوق الانسان**

عد الرأي الفقهي الأول بان الولايات المتحدة الامريكية من الدول القليلة التي تتحاشى الانضمام الى اتفاقيات حقوق الانسان، لاسيما العهد المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦، واتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩. وذلك ذريعة لتملصها من ان تطبق هذه الاتفاقيات عليها، وبالتالي لا يمكن محاسبتها عن ان قانون قيصر ينتهك كلا المعاهدتين.

**ثالثاً: منظومة الأمم المتحدة وغياب الوسائل الواقعية لإدانة الإجراءات الأحادية**

يمكن القول بان كل من سوريا والولايات المتحدة الامريكية هما عضوان في منظمة الأمم المتحدة والتي تم إعطائها مهمة حفظ السلم والامن الدوليين ، ولقد حدد ميثاق الأمم المتحدة نظاماً دقيقاً للجوء الى العقوبات يتمثل في الفصل السابع منه ، ومن الناحية الواقعية فان تفعيل شكوى او مشروع قرار يدين الإجراءات الأحادية لابد من ان يحوز على موافقة الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الامن ما يقلل من أهمية إمكانية الرجوع الى الأمم المتحدة في ظل توازن القوى الموجود في المنظمة (يازجي، قانون قيصر بين الشرعية والمشروعية وانعدامها، ٢٠١٩).

**ويمكن القول انه فضلاً عما تقدم فان اللجوء الى الأمم المتحدة والاعتراض امامها لن يجدي نفعاً، حيث سيقف الفيتو الأمريكي حاجزاً ضد أي قرار يمكن ان تصدره الأمم المتحدة لإدانة قانون قيصر الأمريكي، كما وقف الفيتو الروسي لمرات عدة حاجزاً امام فرض عقوبات على النظام السوري لخروقاته المتكررة لحقوق المدنيين السوريين، بل انه باعتقادنا ان قيام الولايات المتحدة الامريكية بسن قانون قيصر هو كرد فعل للتغلب على الممانعة الروسية من اصدار قانون ضد حليفتها روسيا.**

**الفرع الثاني: عدم شرعية قانون قيصر الأمريكي**

ساق أنصار هذا الرأي الفقهي مجموعة من الحجج التي يعتقدون انها تشكل ادلة لانتهاك الولايات المتحدة الامريكية للعديد من مبادي القانون الدولي ولمبادئ الامم المتحدة سنحاول استعراضها فيما يأتي:

**اولاً: خرقه للعديد من الإعلانات والوثائق الدولية**

ان أولى الإعلانات التي يخرقها قانون قيصر هو اعلان فينا حيث يدعو في الفقرة ٣١ من الجزء الأول منه جميع الدول الأعضاء الى (الامتناع عن اتخاذ أي تدابير من جانب واحد لا تتفق مع القانون الدولي ولا مع ميثاق الأمم المتحدة ومن شأنه ان يوجد عقبات امام العلاقات التجارية فيما بين الدول ويعرقل الاعمال التام لحقوق الانسان المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الانسان والصكوك الدولية لحقوق الانسان ولاسيما حق كل شخص في مستوى معيشي ملائم لصحته ورفاهيته بما في ذلك الغذاء والرعاية الطبية والسكن وما يلزم من الخدمات الاجتماعية ) ، وكذلك المادة ٣٢ من قرار الجمعية العامة ٣٢٨١ (د-٢٩) الذي نص على انه (لا يجوز لأي دولة ان تستخدم او تشجع على استخدام تدابير اقتصادية او سياسية او أي نوع اخر من التدابير للضغط على دولة أخرى بقصد اجبارها على التبعية لها في ممارسة حقوقها السياسية) (قرار الجمعية العامة). **ويتوافق هذا القرار او يعطي المشروعية للمطالبات التي أتت بها الدول النامية فهي ترفض فرض قوانين وأنظمة تتجاوز بأثارها الحدود الإقليمية وجميع الاشكال الأخرى من التدابير الاقتصادية القسرية بما في ذلك العقوبات الانفرادية.**

**ثانياً: خرق لمبدأ عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى**

لقد استندت العقوبات الامريكية الى حجة الانتهاكات المتكررة لحقوق الانسان في سوريا والاستخدام المفرط للعنف ضد المتظاهرين ، لكن ما يؤخذ على قانون قيصر ان مناقشة هذه المسألة واتخاذ القرارات بشأنها لا يعود الى الولايات المتحدة الامريكية وانما الى الأمم المتحدة باعتبارها ممثلة عن المجتمع الدولي ومهمتها حفظ السلم والامن الدوليين ، لذلك تعد هذه الحجة تدخلاً في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ويمكن الاستشهاد هنا بالإعلان الخاص عن عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول والذي

اعتمدته الجمعية العامة بالقرار رقم (١٠٣/٣٦) بتاريخ ١٩٨١/١٢/٩ حيث جاء فيه ( ان من واجبات الدول الامتناع عن استغلال وتشويه قضايا حقوق الانسان بهدف التدخل في الشؤون الداخلية للدولة او استخدام الضغط على الدول او اثارة العصيان او عدم الاستقرار داخل الدول ) (بجك، مدى مشروعية العقوبات الأمريكية والأوربية على سورية في ضوءالقانون الدولي، ٢٠٢٠).

ويمكن في هذا الصدد الاستشهاد كذلك بقرار محكمة العدل الدولية المؤرخ في ١٩٨٦/٦/٢٧ وذلك في النزاع بين الولايات المتحدة الامريكية ونيكاراغوا حيث قضت المحكمة بإدانة الولايات المتحدة بسبب تدريب وتسليح وتمويل قوات الكونترا وتشجيع ومساعدة النشاطات العسكرية وشبه العسكرية الموجه ضد نيكاراغوا والتي انتهكت بها القانون الدولي العرفي الذي يفرض عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ومن اهم ما ورد بالقرار ما جاء في الفقرة (٢٦٨) حول حقوق الانسان بان استخدام القوة ليس الأسلوب الامثل للتحقق من ضمان احترام حقوق الانسان تبعاً لطابعها الإنساني (بجك، مدى مشروعية العقوبات الأمريكية والأوربية على سورية في ضوءالقانون الدولي، ٢٠٢٠) .

### ثالثاً: خرق للحق في تقرير المصير

ان من طليعة المبادئ التي تشكل قواعد امرة في القانون الدولي هو مبدأ الحق في تقرير المصير والذي نصت عليه المادتين (١) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كما انه مبدأ معترف به في القانون الدولي العرفي، ومفاد هذا المبدأ ان التدابير الاقتصادية غير المحظورة تصبح غير قانونية اذا أرغمت دولة على إتيان إجراءات في مجال يحق لها ان تقرر فيه بحرية ، وفي هذا المجال يدعو اعلان فينا في الفقرة (٣١) من الجزء الأول منه جميع الدول الأعضاء ( الامتناع عن اتخاذ أي تدابير من جانب واحد لا تتفق مع القانون الدولي ولامع ميثاق الأمم المتحدة ومن شأنه ان يوجد عقبات امام العلاقات التجارية فيما بين الدول ويعرقل الاعمال التام لحقوق الانسان المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الانسان والصكوك الدولية ذات الصلة) (العزي، ٢٠٢٠).

**رابعاً: تجاوز القانون للحدود الإقليمية للدولة التي أصدرته**

صرت العقوبات الامريكية بموجب قانون امريكي تجاوز الحدود الإقليمية للولايات المتحدة الامريكية وتمتد اثاره الى دولة أخرى وهذا مخالف لما جاءت به الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي بان القوانين الوطنية تنحصر اثارها في الحدود الإقليمية للبلد مصدر التشريع (بجك، مدى مشروعية العقوبات الأمريكية والأوربية على سورية في ضوءالقانون الدولي، ٢٠٢٠).

**الفرع الثالث: موقف الأمم المتحدة من شرعية التدابير القسرية الانفرادية**

لقد اكدت الأمم المتحدة في عدة قرارات أصدرتها حول حقوق الانسان والتدابير القسرية المتخذة من جانب واحد عدم شرعية هذه التدابير والعقوبات ومنها ما يأتي:

١. ما اكدته الأمم المتحدة في ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية والذي أعلنته الجمعية العامة في قرارها ٣٢٨١ والمؤرخ في ١٢ / كانون الأول ١٩٧٤ ولاسيما المادة ٣٢ والتي تم الإعلان فيها( انه لا يمكن لأي دولة ان تستخدم تدابير اقتصادية او سياسية او تدابير من أي نوع اخر او تشجع على استخدامها للضغط على دولة أخرى لإجبارها على التبعية لها في ممارسة حقوقها السيادية) ( الجمعية العامة للامم المتحدة، ١٩٧٤).

٢. الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة الخامس عشر لرؤساء دول وحكومات حركة بلدان عدم الانحياز الذي عقد في شرم الشيخ للفترة من ١١-١٦ تموز ٢٠٠٩، كما تمت الإشارة الى وثائق اعتمدت في مؤتمرات قمة سابقة اتفقت فيها الدول الأعضاء في الحركة على معارضة تلك التدابير او القوانين واستمرار تطبيقها والتنديد بها ومواصلة الجهود لنقضها فعليا (مؤتمر حركة بلدان عدم الانحياز، ١١-١٦ تموز ٢٠٠٩).

٣. كما اشير في المؤتمر العالمي لحقوق الانسان الذي عقد في فيينا في الفترة من ١٤ الى ٢٥ حزيران ١٩٩٣ الذي جاء فيه " ان تمتنع الدول عن اتخاذ أي تدابير قسرية من جانب واحد لا تتفق مع القانون الدولي والميثاق وتضع عقبات امام العلاقات التجارية بين الدول وتعرقل الاعمال التام لجميع حقوق الانسان وتشكل خطراً كبيراً ايضاً على حرية التجارة " (المؤتمر العالمي لحقوق الانسان الذي عقد في فيينا، ١٤-٢٥-١٩٩٣).

٤. واعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارات عديدة منها القرار١٩٨/٥٨دعت من خلالها جميع الدول الى عدم إقرار او تطبيق ما تفرضه دولة من جانب واحد من تدابير

قسرية انفرادية او تشريعات تجاوز اقليمها لمخالفة ذلك لمبادئ لقانون الدولي المعترف بها (المتحدة، ٢٠٠٥).

**ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هل ان موقف الأمم المتحدة من عدم شرعية هكذا تدابير او عقوبات هو موقف مطلق ام ترد عليه بعض الاستثناءات؟**

يمكن القول ان موقف الأمم المتحدة من شرعية التدابير القسرية انه يمكن تنفيذها كبديل عن استخدام القوة او تمهيداً لاستخدامها ويمكن اللجوء اليها لدوافع سياسية او لوقف انتهاكات حقوق الانسان، ولاكن لا يمكن باي حال من الأحوال ان تهدف العقوبات الانفرادية الى تحقيق هدف اقتصادي لبلد او مجموعة من البلدان المصدرة للعقوبة الانفرادية لذلك فان القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة لا يعتبر العقوبات الانفرادية مشروعة الا إذا تحققت بها الشروط الآتية:

١. كانت رداً على خرق البلد المستهدف بالعقوبة لالتزاماته الدولية.

٢. الحق خرق تلك الالتزامات ضرر بدولة او مجموعة دول فيما يمنحها الحق بالرد بالمثل (الجزائري، ٢٠١٥) .

**وإذا ما حاولنا تطبيق الشروط أعلاه على العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الامريكية على النظام السوري وفقاً لقانون قيصر لأمكننا القول ان فكره الرد او الثأر لضرر تعرضت له الدولة مصدرة العقوبة يمكن اثارته في حالة النزاعات السياسية او التجارية لكنها فكرة غير واردة فيما يتعلق بادعاءات بارتكاب انتهاكات لحقوق الانسان، بل الادهى من ذلك ان هذه الانتهاكات لحقوق الانسان لم تكن موجه لمواطنين امريكان بل ان رئيس دولة ينتهك حقوق مواطنيه وداخل أراض دولته.**

٣. لابد ان تكون العقوبات الانفرادية (خلف، ٢٠١٦)، رداً متناسباً مع الضرر الذي لحق بالدولة مصدرة العقوبة الانفرادية ، كما تتوقف شرعيتها على لزوم توجيه البلد مصدر العقوبة انذاراً وفقاً للصول المرعية الى البلد المستهدف من العقوبة كي يمتثل لالتزاماته الدولية.

٤. لا تعتبر العقوبات الانفرادية مشروعة فيما لو أدت الى تقويض حقوق الانسان او إذا ما تم تطبيقها الى ما لانهاية دون احراز أي تقدم في تحقيق الهدف المعلن منها.

وبالتالي يمكن القول انه يمكن إضفاء الشرعية على التدابير الانفرادية اذا ما طبق عليها النظام القانوني الخاص بالتدابير المضادة، وذلك وفق المعنى الوارد في مشاريع مواد لجنة القانون الدولي بشأن مسؤولية الدول عن الاعمال غير المشروعة دولياً حيث تنص المادة (٢٢) منها على انه "ان صفة عدم المشروعية لفعل الدولة الذي لا يكون مطابقاً لالتزام دولي تجاه دولة أخرى كما هي حالة التدابير القسرية الانفرادية (تنتفي اذا كان هذا الفعل يشكل تدبيراً مضاداً متخذاً ضد الدولة الأخيرة وبقدر ما يكون كذلك) على ان ثمة قيود لممارسة التدابير المضادة على النحو الذي جاءت به المادة (٥٠) من النص ذاته وبالتالي تعد التدابير المضادة غير مشروعه اذا اثرت في الالتزامات بحماية حقوق الانسان الأساسية او الالتزامات ذات الطابع الإنساني التي تحظر اعمال الانتقام او غيرها وذلك بموجب القواعد الامرة للقانون الدولي. ومن الجدير بالذكر انه لا يوجد تعريف عالمي للتدابير القسرية الانفرادية في القانون الدولي الا انه توجد أربع خصائص للتدابير القسرية الانفرادية وهي "اولاً التدابير التي تطبقها الدول ثانياً: التدابير التي تنطوي اساساً وليس حصراً على تدابير اقتصادية ثالثاً: التدابير المطبقة على الدول او على الافراد الذين كانت لهم صلاحية البت في سياسة الدولة رابعاً: التدابير الرامية الى تغيير سياسي في الدولة المستهدفة ". للمزيد من التفصيل راجع تقرير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الانسان (مفوضية الامم المتحدة لحقوق الانسان، ٢٤ /٦ /٢٠٠٣).

**ويثار في هذا الصدد تساؤل هل يشرعن ما تقدم إمكانية اللجوء الى التدابير القسرية ومنها قانون قيصر ضد دولة تخرق التزاماتها المتعلقة بحقوق الانسان؟**

باعتقادنا ان التدابير القسرية أفعال غير ودية تجاه البلد المستهدف وهي تدابير عقابية ويتم اللجوء اليها بعد توقف المفاوضات الدبلوماسية وان شرعنه هذه التدابير يعني ان الدولة قد تتمكن في أي وقت من ان تتولى بنفسها تطبيق العدالة وترد من خلال اتخاذ تلك التدابير ضد الخروقات المتصورة من أي دولة لحقوق الانسان ويمكن القول ان ميثاق الأمم المتحدة قد عهد في مجال استعمال العقوبات القسرية الى مجلس الامن تحديداً لتلافي وتدارك لجوء الدولة بنفسها الى تطبيق العدالة وهو ما يقوض السلم العالمي حيث تنص المادة ٥٣(١) من الميثاق على انه (لا يجوز بمقتضى التنظيمات الإقليمية او

بواسطة الوكالات الإقليمية القيام باي عمل من اعمال القمع بغير اذن مجلس الامن) كون ان مجلس الامن هو من يمثل المجتمع الدولي نعم أجاز القانون الدولي بأعمال الانتقال تطبيقاً لمبدأ المعاملة بالمثل والذي يعد من إنجازات القانون الدولي الإنساني ويقصد بأعمال الانتقام اعمال القمع التي تضطر دولة لاتخاذها ضد خصم لها رداً على أفعال غير قانونية ارتكبها ذلك الخصم وذلك كوسيلة وحيدة للإكراه في زمن الحرب لإلزام الخصم على احترام التزاماته ولكن اتفاقيات جنيف تحضر اعمال الانتقام ضد الافراد الذين تحميهم اتفاقيات جنيف وهذا ما ينطبق على العقوبات الجماعية التي تدينها اتفاقيات جنيف وكما سبق ان بينا فان قانون قيصر على الرغم من انه طبق عقوبات على فئات وكيانات محدد لكنه اثر من جانب اخر بشكل كبير على المواطن السوري حيث مع ان دخل القانون حيز التطبيق حتى شهدت الليرة السورية انخفاضا كبيرا في مقابل الدولار وشهدت أسعار السلع الأساسية ارتفاعاً كبيرا ، كما اثر القانون على الاستثمار في الداخل السوري كما ان المساعدات الإنسانية للشعب السوري المنكوب قد تأثرت بقانون قيصر بشكل كبير .

**يتضح لنا مما تقدم ان العقوبات الانفرادية عموما وقانون قيصر خصوصاً تشكل بما لا يرقى للشك تصرفات غير قانونية لتعارضها مع مجموعة واسعة من المبادئ العامة للقانون، ومع قواعد أساسية في القانون الدولي الامرة بالإضافة الى ذلك انتهاكها المثبت لحقوق الانسان الأساسية بالنظر لجسامة هذه الانتهاكات في زمني السلم والحرب.**

## المطلب الثاني

## تأثير قانون قيصر على حقوق المدنيين السوريين واليات الانتصاف منه

بعد ان تناولنا في الفرع السابق شرعية قانون قيصر سنحاول في هذا المطلب تناول تأثير قانون قيصر على المدنيين السورين) التركاوي, اثر تطبيق قانون قيصر على المشهد الاقتصادي والمعيشي السوري( ، ومن ثم بيان الاليات التي يمكن اتباعها للانتصاف من هذا القانون.

**اولاً: تأثير القانون على المدنيين السوريين**

مع بدء تطبيق قانون قيصر يبدو الوضع الاقتصادي في سوريا كارثياً مقارنة مع أي وقت مضى ومن أبرز المعالم الرئيسية للمشهد السوري بعد دخول قانون قيصر حيز التنفيذ ما يأتي:

**١. انخفاض سعر الليرة السورية**

لقد شهد سعر الليرة السورية انخفاضاً الى ما يقارب ٣٥٠٠ ليرة لكل دولار مما اضطر معه النظام الى ضبط جزئي للأسعار والمضاربة على الليرة وفرض عقوبات على المتعاملين بغير الليرة السورية تزامنا مع دخول القانون حيز التطبيق حيث تخوف المواطنون من حصول انهيار كبير للعملة مما دفع عدد كبيراً من الناس للتخلي عنها داخل وخارج مناطق النظام حيث ظهرت دعوات لتغيير العملة والانتقال الى عملات اكثر استقراراً (التركاوي، اثر تطبيق قانون قيصر على المشهد الاقتصادي والمعيشي السوري، ٢٠٢٠).

**٢. تقويض جهود الاعمار**

يعاني السوريون من دمار كبير في البنى التحتية بسبب الحرب الاهلية التي استمرت ١٠ سنوات والتي كان من نتيجتها تدمير ثلث المنازل في سوريا والذي كان وقعه كبيراً في تشريد الالف منهم وبحسب تقديرات البنك الدولي فان مدينة حلب تعد من اكثر المدن ضرراً وبحاجة الى نحو ٦ أعوام من العمل المتواصل لإزالة الحطام فقط لذلك فان تطبيق قانون قيصر سوف يؤثر على جهود الاعمار وإعادة البناء (مركز كارتر، ٢٠٢٠).**كون ان الهدف الرئيس من اصدار قانون قيصر هو ليس لمساعدة المدنيين**

**السوريين وانما لتفويت الفرصة على المستثمرين الروس والإيرانيين من إقامة مشاريع في سوريا على اعتبار ان كلا النظامين الروسي والإيراني هما من الداعمين للنظام السوري وبالتالي فان غالبية عقود الاستثمار ستذهب اليهم وهذا ما لا تريده الولايات المتحدة الامريكية.**

**٣. ارتفاع أسعار النفط والغاز**

مع دخول قانون قيصر حيز التطبيق فان الشغل الشاغل للمواطن السوري هو الارتفاع الحاد بأسعار النفط والغاز وإمكانية توفرهما فقد ساهمت العقوبات الامريكية في تضييق الخناق على الواردات النفطية الى سوريا فعلى سبيل المثال فهنالك قلق كبير من عبور ناقلات النفط الإيرانية المتجهة الى سوريا عبر قناة السويس ، كذلك هنالك تخوف من الجانب السعودي الذي يملك خط انابيب من نقل النفط الى سوريا وفي مواجهة ذلك كانت الحكومة السورية قد طبقت نظام البطاقة الذكية لتوزيع وترشيد السلع الأساسية المدعومة بما فيها الوقود الا انه مع ذلك لاتزال امدادات النفط والغاز تشهد نقصاً حاداً، ومن ثم اثر القانون على قدرة الحكومة السورية على توفير الوقود مما اثر ويؤثر سلباً على حياة المواطن السوري (التركاوي، اثر تطبيق قانون قيصر على المشهد الاقتصادي والمعيشي السوري، ٢٠٢٠).

**٤. التجارة الخارجية**

وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية وتأثير قانون قيصر عليها فيمكن القول ان المعابر الحدودية او المخارج أصبحت بعيدة عن سيطرة النظام وبالتالي ان التجارة البرية أصبحت اقل من أي وقت مضى واعتمدت الحركة على عمليات التهريب ، علما ان تركيا أبقت المعابر التجارية مفتوحة كما سمحت بتصدير بعض السلع الرئيسية لتركيا كما سمحت بعمليات الاستيراد ، في المقابل حافظ لبنان على علاقات تجارية برية اكثر من أي بلد اخر مع سوريا ولكن عمليات التهريب شهدت تطوراً نوعياً فالحدود باتت مجرد خطوط على الخريطة .لاسيما بعد دخول حزب الله في اطار المعارك في الداخل السوري (التركاوي، اثر تطبيق قانون قيصر على المشهد الاقتصادي والمعيشي السوري، ٢٠٢٠).

**٥. تخفيض موارد النظام السوري**

وفقاً لقانون قيصر فان نظام الأسد لن يتمكن من تحقيق موارد مالية عن طريق عمليات الاقتراض من أي مؤسسة نقدية او من خلال تقديم مساعدات مباشره له ، إضافة الى ذلك فان النظام السوري لن يستطيع التحكم بالاستكشافات الجديدة لآبار النفط التي يساعده النظام الروسي في التنقيب عنها لاسيما في شرق دمشق او البحر المتوسط ذلك ان الاستثمار في هذه الحقول وبيع منتجاتها سيكون موضع عقوبات لمن يتعامل مع النظام السوري سواء اكان هذا التعامل في صورة شراء او استثمار او نقل او تحويل أموال او تقديم مشوره وما الى ذلك (مفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان، تموز ٢٠١٤).

**ثانياً: غياب الية قانونية يمكن الالتجاء اليها للانتصاف من قانون قيصر**

ان أي خلل او عدم توازن في القوة النسبية للدول الأطراف في أي نزاع يمكن ان يشكل عائقاً في سبيل التوصل الى تسويه للنزاع القائم بينهما.

ان **الفرضية الأولى** التي يمكن الالتجاء اليها للانتصاف من قانون قيصر هو عرض الامر امام الأمم المتحدة لتتولى امر الانتصاف للشعب السوري من هذا القانون لكن الأمم المتحدة ومجلس الامن لن يتمكنا من اتخاذ أي قرار في مواجهة العملاق الأمريكي كون ان أي قرار يتخذ في مجلس الامن لابد ان يحظى بموافقة الأعضاء الخمسة الدائمين وطالما ان الولايات المتحدة الامريكية هي احدى هؤلاء الأعضاء الخمس فستفشل اية محاولة لإصدار قرار من مجلس الامن لإدانة التدخلات الامريكية الأحادية الجانب.

**الفرضية الثانية** التي يمكن اللجوء اليها في سبيل حماية الدولة الضعيفة المستهدفة بالتدابير القسرية هو اللجوء الى القضاء غير ان التسوية القضائية تقوم على موافقه او رضاء جميع الأطراف الامر الذي يتعذر الوصول اليه اذ ما كانت الدولة التي قامت بفرض التدابير القسرية قد أعلنت من خلال إعلانات فردية او بنود توافقيه ترد في معاهدة دولية ثنائية او جماعية موافقتها على عرض النزاع على القضاء (يازجي، قانون قيصر بين الشرعية والمشروعية وانعدامها، ٢٠١٩).

ولو حاولنا تطبيق ما تقدم على الحالة السورية لأمكننا القول ان محكمة العدل الدولية لا يمكنها النظر في النزاع القائم بين الولايات المتحدة الامريكية والنظام السوري ، كون كل منهما لم يقبلا بالولاية القضائية الجبرية للمحكمة ، كما انه من المستبعد ان توافق الولايات المتحدة الامريكية على عقد اتفاق خاص مع سورية لعرض شرعية العقوبات الامريكية امام محكمة العدل الدولية ، لذلك فان الامكانية الوحيدة المتاحة ( والمشكوك في إمكانية الوصول اليها ) امام الشعب السوري ونظامه هو الالتجاء الى القضاء الأمريكي للادعاء بالإضرار من تطبيق قانون قيصر على الرغم من ان اللجوء الى هذا القضاء يحتاج عملاً طويلاً كما يحتاج الى مكاتب محاميين أمريكيين لرفع الدعوى. ومن الجدير بالذكر هنا ان هنالك ثمان دول من بينها سوريا وفنزويلا وايران قد بعثت برسالة الى الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش مضمونها " ان التأثير المدمر للتدابير القسرية الانفرادية ..يقوض الجهود المستمرة التي تبذلها الحكومات الوطنية لمكافحة كوفيد -١٩ لاسيما من جهة فعالية وتوقيت شراء المعدات واللوازم الطبية مثل مجموعات الاختبار والأدوية اللازمة لاستقبال وعلاج المرضى (RT، ٢٠٢٠)

بقيت **فرضية أخيرة** وهي ان تدفع دولة ثالثة بعدم تناسب التدابير القسرية التي جاء بها قانون قيصر وتأثيراتها الكبيرة على حقوق الانسان الامر الذي من شأنه ان يسمح لتلك الدولة بان تفترض وجود تضامن تندر رؤيته في المجتمع الدولي المعاصر وبالتالي باعتقادنا بان أفضل الية للتخفيف من الاثار السلبية للتدابير القسرية التي جاء بها قانون قيصر هي حشد الرأي العام ضد هذه التدابير.

**خاتمة واستنتاجات**

بعد ان انتهينا من كتابة بحثنا هذا نختمه بأبرز ما توصلنا اليه من نتائج وتوصيات:

**اولاً: النتائج**

١. ان قانون قيصر قد ترك تأثيره الكبير على المستثمرين ورجال الاعمال المترقبين لتحسن الوضع في سوريا حيث اثار صدور القانون مخاوفهم مما اثر على سعر صرف الليرة السورية قبيل تطبيق القانون واثر بشكل كبير على منع تدفق الاستثمارات المرتقبة الى سوريا، بالإضافة الى تأثيره الكبير على رفع اسعار السلع الأساسية الضرورية لمعيشة

السكان على الرغم من ان الهدف المعلن من قانون قيصر هو حماية المدنيين السوريين الا ان الواقع يقرا غير هذا حيث الوضع المعيشي والاقتصادي ازداد سوءاً في ظل استمرار الرئيس السوري بتوليه السلطة .

٢. توصلنا كذلك بعدم شرعية التدابير القسرية الانفرادية وبالتالي عدم شرعية قانون قيصر حيث انه يتناقض مع العديد من مبادئ القانون الدولي كمبدأ عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، كما ان القانون يتجاوز بإثارة الحدود الإقليمية للولايات المتحدة الامريكية وقد اكدت الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي بان القوانين الوطنية تنحصر اثارها في الحدود الإقليمية للبلد مصدر التشريع.

٣. يستهدف قانون قيصر الضغط على الحكومة السورية لتبديل سياستها وتحالفاتها السياسية، كما يستهدف الضغط على الشعب السوري لتبديل نظامه السياسي مما يشكل انتهاكاً لحق الشعب السوري في تقرير المصير واختيار نظامه السياسي بحرية وهذا ما اكدت على رفضه العديد من قرارات الأمم المتحدة.

٤. انه على الرغم من التوصيات والقرارات المتعددة التي اعتمدتها الجمعية العامة ومجلس حقوق الانسان ولجنة حقوق الانسان ومؤتمرات الأمم المتحدة التي عقدت لمناقشة التدابير القسرية الانفرادية، مازالت التدابير القسرية تتخذ وتنفذ من جانب واحد بما يتنافى مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وذلك بكل مالها من اثار سلبية في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية وفي التنمية الشاملة للبلدان النامية وتضع عقبة اما تنفيذ الإعلان الخاص بالحق في التنمية.

**ثانياً: التوصيات**

١. لابد للمجتمع الدولي ممثلا بالأمم المتحدة الوقوف وقفه جاده بوجه التدابير القسرية الانفرادية ومنها قانون قيصر ، كون هكذا قوانين تضع بداية النهاية للتنظيم الذي جاءت به الأمم المتحدة ، لذلك لابد للأمم المتحدة من ان تتبنى قرارات تدين التدخلات الانفرادية القسرية، ذلك انه على الرغم من الهدف المعلن لقانون قيصر انه لحماية حقوق الانسان الا ان له تأثيرات سلبية جمة على الطبقات الفقيرة من السكان والتي انهكتها حرب العشر سنوات إضافة الى ان البنية الاقتصادية والاجتماعية والتحتية لا تحتمل هكذا عقوبات ،

فلا يمكن معالجة انتهاكات حقوق الانسان التي ارتكبها النظام السوري ضد شعبه بانتهاكات أخرى اشد وطأة لحقوق الانسان أي معالجة الخطأ بخطأ اكبر منه، لاسيما اذا ما علمنا بان هذا القانون لن يستطيع من التغلب على ممانعة الرئيس السوري ويدفعه للتخلي عن حليفه الروسي والايراني والاحتمال الابعد التخلي عن السلطة .

٢. لابد لدول العالم من اثارة الراي العام العالي ضد الدولة المارقة والتي تستهدف الدول الأخرى بعقوبات انفرادية كقانون قيصر والذي يعبر عن الهيمنة الامريكية وتفردها في التدخل بالشؤون الداخلية للدول الأخرى.

٣. بالنظر لانعدام الحل السياسي للازمة التي افتعلها قانون قيصر في ظل انعدام أي مقاومة من أي دولة لهذا القانون وفي ظل معرفة الامريكان ان موازين القوى لصالهم ولن تسمح باي خرق سياسي يضع مصالح وحسابات الامريكيين خارج المعادلة ، لذلك لا مفر باعتقادنا للخروج من الازمة الا باللجوء الى القضاء الامريكي وذلك بعد القيام بدراسة مستفيضة للنظام والإجراءات في الولايات المتحدة ومعرفة مدى قدرة الافراد من غير المواطنين الامريكان في رفع دعاوى في الولايات المتحدة ووفق أي شروط ، وذلك بان تكلف منظمة غير حكومية الادعاء لصالح المجتمع الأمريكي بان قانون قيصر يخرق الدستور الأمريكي وان يتم الاستعانة بمكتب محاماة سوري بمتابعة الملف السوري من صدور القانون ، وذلك بالتعاون مع محام امريكي للطعن في القانون لاسيما وانه توجد مكاتب محاماه أمريكية تعمل في المجال الدولي والتي تضم متخصصين في القانون الدولي لحقوق الانسان .


*Regional Studies Journal, Vol.15, No.49, July 2021 (87-120)*
*Print ISSN: 1813-4610 Online ISSN: 2664-2948*

## الهوامش والمراجع


الجمعية العامة للامم المتحدة. (١٢ كانون الاول, ١٩٧٤). *قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم (٣٢٨١)*.

RT. (٢٦ ٣, ٢٠٢٠). *٨ دول تدعو الامم المتحدة لرفع العقوبات الاحادية التي تعيق مكافحة كورونا*. تم الاسترداد من RT: https://arabic.rt.com/world/1097394

*www.albasrah.net*. (١٠ ١٠, ٢٠٢٠).

إدراك. (٢٠١٩). *النص الكامل لقانون قيصر لحماية المدنيين السوريين لعام ٢٠١٩*. حلب: مركز إدراك للدراسات والاستشارات. تاريخ الاسترداد ٢٠ ٥, ٢٠٢١، من https://idraksy.net/wp-content/uploads/2019/02/H.-R.-31-Caesar-Syria-Civilian-Protection-Act-of-2019.pdf

ادريس الجزائري. (٢٠١٥). *تقرير المقرر الخاص المعني بالاثار السلبية للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الانسان*. مجلس حقوق الانسان.

(٢٠٢٠). *الابعاد السياسية لقانون قيصر (سوريا) وحدود التأثيرالايرانية*. المعهد الدولي للدراسات الايرانية.

الامين العام للامم المتحدة. (٢٠٠٥). *التدابير الاقتصادية الاحادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية*. نيويورك: الجمعية العامة /الامم المتحدة.

المعهد الدولي للدراسات الايرانية. (٢٠٢٠). *الابعاد السياسية لقانون قيصر سوريا.. وحدود التأثير الإيرانية*. المعهد الدولي للدراسات الإيرانية. المعهد الدولي للدراسات الايرانية. تم الاسترداد من https://rasanah-iiis.org/wp-content/uploads/2020/06/

المؤتمر العالمي لحقوق الانسان الذي عقد في فيينا. (١٤-٢٥-١٩٩٣). فيينا.

امل يازجي. (٢٠١٨). *قانون قيصر بين الشرعية والمشروعية وانعدامهما*. دمشق / سوريا: مؤسسة مداد ومركز دمشق للابحاث والدراسات.

امل يازجي. (٢٠١٨). *قانون قيصر بين الشرعية والمشروعية وانعدامهما* . سوريا : مركز دمشق للابحاث والدراسات .

امل يازجي. (٢٠١٨). قانون قيصر بين الشرعية والمشروعية وانعدامهما . *مداد ومركز دمشق للابحاث والدراسات* ، صفحة ٥.

امل يازجي. (١٥ ٢, ٢٠١٩). *قانون قيصر بين الشرعية والمشروعية وانعدامها*. دمشق: مركز دمشق للدراسات والابحاث. تاريخ الاسترداد ١٩ ٥, ٢٠٢١، من http://www.dcrs.sy/sites/default/files/Upload/pdf

باسيل يوسف بجك. (١٠ ١٠, ٢٠٢٠). *www.albasrah.net*.

باسيل يوسف بجك. (١٠ ١٠, ٢٠٢٠). *مدى مشروعية العقوبات الأمريكية والأوربية على سورية في ضوءالقانون الدولي*. تاريخ الاسترداد ٢٠ ٥, ٢٠٢١، من شبكة البصرة: https://www.albasrah.net/ar_articles_2011/0711/basel_050711.htm

بو بكر خلف. (كانون الثاني, ٢٠١٦). العقوبات الانفرادية في المجتمع الدولي المعاصر. *مجلة العلوم القانونية والسياسية*، صفحة ص١٢٠.

حسن العزي. (اب, ٢٠٢٠). مواجهة العقوبات الامريكية ...مسارات قانونية جديدة. *دراسات وتقارير*، صفحة ٨٨. تاريخ الاسترداد ٢٠ ٥, ٢٠٢١، من مسارات قانونية جديدة /المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق: http://www.dirasat.net/uploads/research/3665010.pdf

خالد التركاوي. (٢٦ ١١, ٢٠٢٠). *اثر تطبيق قانون قيصر على المشهد الاقتصادي والمعيشي السوري*. تاريخ الاسترداد ٣٠ ٣, ٢٠٢١، من جسور للدراسات: https://jusoor.co/details/

خالد التركاوي. (بلا تاريخ). *www.jusoor.com* . تاريخ الاسترداد ٣٠ ٣, ٢٠٢١، من اثر تطبيق قانون قيصر على المشهد الاقتصادي والمعيشي السوري .

خالد التركاوي. (بلا تاريخ). *اثر تطبيق قانون قيصر على المشهد الاقتصادي والمعيشي السوري* . تاريخ الاسترداد ٣٠ ٣, ٢٠٢١، من www.jusoor.com.

خالد التركاوي. (بلا تاريخ). *اثر تطبيق قانون قيصر على المشهد الاقتصادي والمعيشي السوري* . تاريخ الاسترداد ٣٠ ٣, ٢٠٢١، من . www.jusoor.com

شوقي عشقوتي. (آب, ٢٠٢٠). *موسكو مستعدة لمواجهة القانون والعقوبات..قيصر الامريكي والقيصر الروسي*. مجلة الامن العام. تاريخ الاسترداد ٢٠ ٥, ٢٠٢١، من https://www.general-security.gov.lb/uploads/articles/83-10.pdf

قانون. (بلا تاريخ). *الفقرة (٢/هـ ) من المادة ١٠٢ من قانون قيصر*.

قانون قيصر. (بلا تاريخ). *الفقرة ٢/ب من المادة ١٠٢ .*

قانون قيصر. (بلا تاريخ). *الفقرة (١/أ) من المادة ٣٠١ من قانون قيصر .*

قانون قيصر. (بلا تاريخ). *الفقرة (٢/أ) من قانون قيصر .*

قانون قيصر. (بلا تاريخ). *الفقرة (٢/ب) من المادة ١٠٢ من قانون قيصر .*

قانون قيصر. (بلا تاريخ). *الفقرة (٢/ج) من المادة ١٠٢ من قانون قيصر .*

قانون قيصر. (بلا تاريخ). *الفقرة (٣/أ) من المادة ٣٠١ من قانون قيصر* .

قانون قيصر. (بلا تاريخ). *الفقرة (٣/ب ) من المادة (١٠٢ ) من قانون قيصر* .

قانون قيصر. (بلا تاريخ). *الفقرة (٤/أ) من المادة ٣٠١ من قانون قيصر* .

قانون قيصر. (بلا تاريخ). *الفقرة (٥/أ) من المادة ٣٠١ من قانون قيصر* .

قانون قيصر. (بلا تاريخ). *الفقرة (٦،٧/ أ ) من المادة ٣٠١ من قانون قيصر* .

قانون قيصر. (بلا تاريخ). *الفقرة (ا) من المادة ٢٠٢ من قانون قيصر* .

قانون قيصر. (بلا تاريخ). *الفقرة (ب) من المادة ١٠٢ من قانون قيصر* .

قانون قيصر. (بلا تاريخ). *الفقرة ٢ من المادة ١٠٢* .

قانون قيصر. (بلا تاريخ). *الفقرة ب من المادة ١٠٢ من قانون قيصر* .

قانون قيصر. (بلا تاريخ). *المادة ٣٠٥ من قانون قيصر* .

قرار الجمعية العامة. (بلا تاريخ). *القرار رقم ٣٢٨١ (د_٢٩)*.

مارلين خليفة. (٢٠٢٠). *النص الكامل لقانون قيصر الأميركي الذي يستهدف سوريا*. المادة ١٠١. امريكا: بوابة الهدف الاخبارية. تاريخ الاسترداد ٢٠ ٥, ٢٠٢١، من https://hadfnews.ps/post/69267/

محمود عثمان. (٢٧ ١٢, ٢٠١٩). هل يشكل قانون قيصر بداية النهاية لنظام الاسد ؟ اسطنبول، اسطنبول، تركيا. تاريخ الاسترداد ١٩ ٥, ٢٠٢١، من https://www.aa.com.tr/ar/

مركز الامارات للسياسات. (٢٠٢٠). *قانون قيصر طبيعته واهدافه وتداعياته المحتملة*. ابو ظبي: مركز الامارات للسياسات. تاريخ الاسترداد ١٩ ٥, ٢٠٢١، من https://epc.ae/ar/topic/the-caesar-act-nature-goals-and-potential-consequences

مركز كارتر. (٢٠٢٠). *العقوبات الامريكية والاوربية على سوريا*. مركز كارتر. تاريخ الاسترداد ٢٠ ٥, ٢٠٢١، https://www.cartercenter.org/resources/pdfs/peace/conflict_resolution/syria-conflict/us-and-european-sanctions-on-syria-arabic-102320.pdf

معن طلاع. (١٦ ٦, ٢٠٢٠). مركز الجزيرة للدراسات. *قانون قيصر والازمة السورية*. الدوحة، الدوحة، قطر: الشبكة العالمية للمعلومات. تاريخ الاسترداد ١٩ ٥, ٢٠٢١، من https://studies.aljazeera.net/ar/article/4705

مفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان. (تموز ٢٠١٤). *تقرير مفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان*. مجلس حقوق الانسان / الدورة السابعة والعشرين البند ٢،٣.

مفوضية الامم المتحدة لحقوق الانسان. (٢٤ /٦ /٢٠٠٣). *وقائع حلقة العمل بشان الجوانب المتصلة بتأثير تطبيق التدابير القسرية الانفرادية على تمتع السكان المتضررين في الدول المستهدفة بحقوق الانسان*. مجلس حقوق الانسان / الدورة الرابعة والعشرون / الجمعية العامة.

مؤتمر حركة بلدان عدم الانحياز. (١١-١٦ تموز ٢٠٠٩). الوثيقة لختامية لمؤتمر القمة الخامس عشر لرؤساء وحكومات بلدان عدم. *الوثيقة لختامية لمؤتمر القمة الخامس عشر لرؤساء وحكومات بلدان عدم*. شرم الشيخ: حركة بلدان عدم الانحياز.

**Existing Sources and Margins:**

**World Conference on Human Rights held in Vienna. (14-25-1993). Vienna**

**(2020) The political dimensions of the Caesar Act (Syria) and the limits of Iranian influence. International Institute for Iranian Studies.**

**www.jijeleljadida.dz. (2 4, 2021). Recovered from eight countries calling for the United Nations to lift unilateral sanctions that hinder the fight against Corona.**

**llstuddies.aljazeera.net. (2020). Caesar Act and the Syrian crisis. Global Information Network.**

**www.aa.com.tr. (2020). Is Caesar's law the beginning of the end for the Assad regime? aa.**

**Idris Algerian. (2015). Report of the Special Rapporteur on the negative effects of unilateral coercive measures on the enjoyment of human rights. Human Rights Council.**

**Secretary-General of the United Nations. (2005). Unilateral economic measures as a means of political and economic coercion against developing countries. New York: General Assembly / United Nations.**

**Dear, Dr. Hassan / The Consultative Center for Studies and Documentation. (August, 2020). Facing US sanctions. New legal paths.**

**International Institute for Iranian Studies. (2020). The political dimensions of the Caesar Act of Syria. The International Institute for Iranian Studies.**

**I hope you are. (2018). Caesar's law between legality, legality, and their lack. Damascus / Syria: Medad Foundation and the Damascus Center for Research and Studies.**

**I hope you are. (2018). Caesar's law between legality and legality and their lack of them. Syria: Damascus Center for Research and Studies.**

**I hope you are. (2018). Caesar's law between legality and legality and their lack of them. Medad and Damascus Center for Research and Studies, page 5.**
**Basil Youssef Bajk. (10 10, 2020). www.albasrah.net.**
**Basil Youssef Bajk. (10 10, 2020). www.albasrah.net.**
**Bu Bakr Khalaf. (January 2016). Unilateral sanctions in the contemporary international community. Journal of Legal and Political Sciences, p. 120.**
**A report by the Carter Center. (2020). US and European sanctions on Syria. The Carter Center.**
**)No date). Report of the United Nations High Commissioner for Human Rights. Human Rights Council / Twenty-seventh session Item 2.3.**
**Khaled Al-Tarkawi. (No date). www.jusoor.com. Redemption date 30/3/2021, from the impact of the application of the Caesar Act to the Syrian economic and living scene.**
**Khaled Al-Tarkawi. (No date). The impact of the application of the Caesar Act on the Syrian economic and living scene. Redemption date 30/3, 2021, from www.jusoor.com.**
**Khaled Al-Tarkawi. (No date). The impact of the application of the Caesar Act on the Syrian economic and living scene. Redemption date 30/3, 2021, from www.jusoor.com.**
**Khaled Al-Tarkawi. (No date). The impact of the application of the Caesar Act on the Syrian economic and living scene. Redemption date 30/3, 2021, from www.jusoor.com.**
**Dr. Amal Yazji. (2018). Caesarbine Law Legitimacy, legality and lack thereof Damascus: Damash Research Center.**
**Shawqi Ashouti. (August 2020). American Caesar and Russian Tsar. Public Security Magazine.**
**Law. (No date). Paragraph (2 / e) of Article 102 of the Caesar Act.**
**Caesar's Law. (No date). Paragraph 2 / b of Article 102.**
**Caesar's Law. (No date). Paragraph (1 / a) of Article 301 of the Caesar Act.**
**Caesar's Law. (No date). Paragraph (2 / a) of the Caesar Act.**
**Caesar's Law. (No date). Paragraph (2 / b) of Article 102 of the Caesar Act.**
**Caesar's Law. (No date). Paragraph (2 / c) of Article 102 of the Caesar Act.**
**Caesar's Law. (No date). Paragraph (3 / a) of Article 301 of the Caesar Act.**
**Caesar's Law. (No date). Paragraph (3 / b) of Article (102) of the Caesar Act.**

**Caesar's Law. (No date). Paragraph (4 / a) of Article 301 of the Caesar Act.**
**Caesar's Law. (No date). Paragraph (5 / a) of Article 301 of the Caesar Act.**
**Caesar's Law. (No date). Paragraph (7,7 / a) of Article 301 of the Caesar Act.**
**Caesar's Law. (No date). Paragraph (a) of Article 202 of the Caesar Act.**
**Caesar's Law. (No date). Paragraph (b) of Article 102 of the Caesar Act.**
**Caesar's Law. (No date). Article 102, paragraph 2.**
**Caesar's Law. (No date). Paragraph b of Article 102 of the Caesar Act.**
**Caesar's Law. (No date). Article 305 of the Caesar Act.**
**General Assembly Resolution. (No date). Resolution 3281 (D_29.(**
**General Assembly Resolution. (December 12, 1974). United Nations General Assembly Resolution No. (3281.(**
**Caesar. (No date). Paragraph -a-. Article 101. America: The World Wide Web of Information.**
**Caesar. (No date). Paragraph B and Paragraph C of Article 101 of the Caesar Act. USA.**
**Emirates Policy Center. (2020). Caesar's law: its nature, objectives, and possible repercussions. UAE: The Global Information Network.**
**United Nations High Commissioner for Human Rights. (24/6/2003). Proceedings of the workshop on aspects related to the impact of the application of unilateral coercive measures on the enjoyment of the affected population in the targeted countries of human rights. Human Rights Council / Twenty-fourth session / General Assembly.**
**Final document of the fifteenth summit of heads and governments of non-aligned countries. (No date). Sharm El-Shaikh .**